لكل اسم من الاسماء المستبدلة دلالة وتاريخ ، ترتبط كلها في تاريخ العرب والاسلام في المدينة المقدسة ، وان ازالة هذه الاسماء لتعتبر ازالة للدلائل وللتاريخ العربي والاسلامي ، كما تعتبر جريمة واعتداء بالغين على الحضارة وتاريخ القدس .

تاسع عشر : **تنفيذ قانون أسرائيلي للتعويض عن أملاك العرب الغائبين في القدس :** أقر البرلمان الاسرائيلي في حزيران ١٩٧٢ مشروع قانون اسمه « قانون املاك الغائبين الاسرائيلي — تعويض — ١٩٧٢ » . ويدعو القانون عرب القدس ، الحاضر منهم والغائب للتنازل عن املاكهم مقابل تعويضات مالية ، وحدد النظام المنبثق عن هذا القانون ، الاجراءات التي يجب السير بموجبها للنظر في الطلبات المتقدمة ، وبغض النظر عن ضآلة قيمة هذه التعويضات وعن مدة تسديدها التي تمتد ما بين سنة وخمسة عشر سنة ، فان لهذا القانون أبعاده وأهدافه السياسية الخطيرة ومن أبرزها ما يلي : أ — حرمان الغائبين من عرب القدس الذين طردتهم سلطات الاحتلال اثناء وبعد قتال ١٩٤٨ و١٩٦٧ وعددهم يزيد على مائة الف ، حرمانهم من حق العودة لمدينتهم . ب — الضغط على أصحاب الاملاك العرب الموجودين حاليا وكذلك وكلاء الغائبين — الضغط على هؤلاء بشتى انواع الارهاب للتنازل عما يملكون في القسم المحتل من القدس بعد حرب ١٩٤٨ . ج — قيام سلطات الاحتلال ، بحملة تضليل في الاوساط الدولية والعالمية تزعم فيها ان عرب القدس قد باعوا ممتلكاتهم الى السلطات الاسرائيلية بمحض ارادتهم . د — ستتخذ سلطات الاحتلال من الاجراءين السابقين وسيلة ماكرة لدعم اجراءاتها في تكريس ضم القدس ، وبالتالي ترسيخ ادعائها بأن القدس عاصمتها . هـ — ستؤدي هذه الاجراءات الى تقليص ملكية العرب في القدس وبالتالي الى تقليص الكيان العربي في القدس . و — يخشى ان يتخذ من هذا القانون سابقة لتطبيقه فيما بعد على باقي المناطق العربية المحتلة من فلسطين . ز — ان يتخذ من هذا القانون ، وسيلة شرعية لتصفية القضية الفلسطينية برمتها .

ولقد صرحت حين صدور القانون « ان عرب القدس ، وهم جزء من عرب فلسطين والامة العربية ، وهم الذين ساهموا في مقاومة وعد بلفور منذ صدوره وحتى زوال الانتداب ، ورفضوا الاعتراف بدولة البغي ، كما رفضوا الاعتراف بعملية ضم القدس، وأبوا الدخول في أية مفاوضات للتنازل عن أملاكهم المصادرة وأعلنوا باستمرار ان وطنهم ليس سلعة للبيع وتحملوا في سبيل ذلك التضحيات تلو التضحيات ، ان هؤلاء الاهل أنفسهم سوف يلقنون العدو ومناصريه درسا جديدا في التضحيات والتمسك بالاوطان ، وسوف يفوتون على سلطات الخديعة والبغي ، هذه الدسيسة الجديدة من مخططات مكرهم واجرامهم ، من ان تنجح .

أما بالنسبة للراي العام العالمي ، فيكفي الايضاح والاشارة ، بأنه لم يتقدم أحد من أصحاب الاملاك العربية في القدس (وهم الذين صودرت لهم أكثر من الف وتسعمائة عقار وما يزيد على اثنين وعشرين الف دونم في السنوات الاخيرة ما بين ١٩٦٨ و١٩٧٤ وقد وصلتهم الدعوات الخطية من سلطات الاحتلال الاسرائيلي، تدعوهم فيها لمراجعتهم للتفاوض معهم بشأن تعويضهم عن املاكهم واراضيهم المصادرة ، وهم يعدون بالآلاف وأكثرهم يعيشون عيشة بؤس وحاجة) ، لم يتقدم أحد من عرب القدس لمراجعة سلطات الاحتلال والتفاوض معها للتعويض عما صودر من املاك وارض عربية لهم ، وذلك على الرغم من الضغوط والاستفزازات والاغراءات المتواصلة التي تعرضوا لها وما زالوا يتعرضون .

هذا ، ومما لا شك فيه ، ان المشروع الانف الذكر ، هو عبارة عن استفزاز وتحد جديدين ، ليس لعرب القدس وحدهم ، وانما للامة العربية جمعاء ، وعبارة عن